28 APR 1999
مكتبة البنين
قسم الدوريات

المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد

تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر
مجلة علمية سنوية محكمة

العدد التاسع ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م

رئيس التحرير
أ. د. يوسف محمد عبيدان

أعضاء

أ. د. ميرغني عبد العال حمور
أ. د. سمير أحمد أبو غابة
أ. د. حسين علي الطلافحة
د. خالد إبراهيم السليطي

سكرتير التحرير
د. علاء الدين حسن عواد

العنوان : جامعة قطر - كلية الإدارة والاقتصاد - الدوحة
جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير - ص . ب : ٢٧١٣ الدوحة - قطر
هاتف : ٨٩٢٨٢٣ (٩٧٤)
فاكس : ٨٣٢٩٢٣ (٩٧٤)

القطاع الصناعي ومدى نجاحه في جذب العمالة الوطنية والنهوض بإنتاجيتها : حالة الكويت*

دكتورة/ موضي عبد العزيز الحمود**
أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال
كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت

دكتور/ عبد العزيز جميل مخيمر
أستاذ بقسم إدارة الأعمال
كلية التجارة - جامعة المنصورة

ملخص

تمثل قضية الاهتمام بتنمية القطاع الصناعي في دولة الكويت خيار استراتيجي هام لمتخذي القرار وصانعي السياسة في الدولة وذلك لخلق قطاعات اقتصادية رديفة تقلل من اعتماد الاقتصاد القومي على النفط كمصدر أساسي للدخل القومي ، كما أن تنمية هذا القطاع وتطويره سيفتح فرصاً وآفاقاً للعمالة الوطنية الكويتية التي يتركز معظمها وحتى هذه الساعة في القطاع الحكومي الخدمي .

ولقد بلغت نسبة العاملين من الكويتيين في هذا القطاع بقسميه المناجم والمحاجر والصناعات التحويلية ٥.٦٪ من إجمالي قوة العمل الكويتية وهم يمثلون ٩٪ فقط من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي وذلك وفق إحصاء ١٩٩٥ . ولقد بلغت نسبة العمالة الكويتية في قطاع المناجم والمحاجر ٥٢.٩٪ من جملة العاملين في هذا القطاع بينما لم تتجاوز نسبتهم ٨.٤٪ من جملة العاملين في قطاع الصناعات التحويلية . وبصفة عامة تتركز أغلبية العمالة الكويتية في صناعة الكيماويات ومشتقات البترول وصناعة إنتاج البترول وتتضاءل نسبة الإناث من الكويتيات العاملات في هذا القطاع لتصل إلى ٢.٧٪ من إجمالي العمالة فيه ويتركزن في الأعمال الكتابية والطباعة وأعمال السكرتارية .

* تاريخ قبول البحث للنشر ١٨/ ١٠/ ١٩٩٨

** تشغل حالياً منصب نائبة مديرة جامعة الكويت للتخطيط

ومن الجدير بالذكر بأن القطاع الصناعي وأن اجتذب بعض الكويتيين إلا أنه لم ينجح في منافسة القطاع الحكومي أو جذب أعداد كبيرة من المواطنين للعمل فيه . وبالنسبة للتركيب المهني للعمالة الكويتية في القطاع الصناعي فمن الملاحظ زيادة الأهمية النسبية للمهن والتخصصات التي تحتاج إلى مهارات فكرية بدرجة أكبر من تلك التي تعتمد على الجهد العضلي أو الخبرات المحدودة وتتزايد معدلات نمو العمالة الكويتية في المهن العلمية والفنية والإدارية والإشرافية وتأخذ عمالة الإنتاج والعمالة العادية اتجاهاً سالباً بين الكويتيين .

وأخيراً وعن رصد نتائج الدراسة في مجال إنتاجية الأجور والعمالة نجد أن هناك تبايناً معنوياً بين الفروع الصناعية من حيث متوسطات معدل النمو السنوي في إنتاجية العمالة حيث تتحقق أعلاها في مجال الصناعات التحويلية والمعدنية الأساسية وصناعات الورق ومنتجات الصناعة مع استثناء الصناعات الكيماوية لطبيعتها الخاصة .

المقدمة :

تشير معظم الدراسات والبحوث السابقة في مجال استراجات التنمية الاقتصادية في دولة الكويت إلى أن هذه الاستراتيجيات يمكن صياغتها حول الموارد والإمكانيات المتاحة للدولة بالصورة والترتيب التالي[١] :

استراتيجيات أساسية : وتشمل الاستراتيجيات الخاصة بتنمية الموارد المرتبطة بكل من النفط الخام ، التمويل الدولي ، التصنيع ، الاستثمار البشري.

استراتيجيات فرعية : وتضم الاستراتيجيات الخاصة بتنمية الموارد المرتبطة بالثروة السمكية والزراعية ، الخدمات الدولية ، تجارة الترانزيت .

وقد انتهت هذه الدراسات في مجموعها إلى أن استراتيجية التصنيع تكتسب أهمية متزايدة في إطار المقارنة مع غيرها من الاستراتيجيات وذلك نتيجة ما تتميز به من أثر فعال في تحويل الاقتصاد الكويتي من الاعتماد كلية على إيرادات النفط إلى اقتصاد متوازن يعتمد على قاعدة إنتاجية قادرة على تحويل تلك الإيرادات إلى طاقات بشرية ومادية تتصف بالاستمرارية .

وقد ظل القطاع الصناعي في الكويت يتسم بالطابع العفوي ، ويأخذ شكل منشآت صغيرة الحجم يتنقل أصحابها من صناعة لأخرى سعياً وراء العائد السريع إلى أن حاولت الدولة تنظيم القطاع وتغيير نمطه من الطابع العفوي إلى طابع مخطط ومبرمج .

ويأتي من بين الأهداف المحددة لاستراتيجية التصنيع في الكويت التقليل من الاعتماد على العمالة غير الكويتية في هذا المجال وذلك من خلال استخدام أدوات مبتكرة في الإنتاج واستحداث أنماط جديدة في العمل وأشكال هيكلية لتنظيماته بالإضافة إلى تطوير المهارات الذاتية للعمالة الكو يتية من خلال التعليم والتدريب . وفي حقيقة الأمر قد يكون لهذا الهدف ما يبرره من النواحي السياسية والاجتماعية ، خاصة في ظل عدم توازن التركيبة السكانية في الدولة ، والذي نشأ بسبب ضخامة مشروعات البنية الأساسية من

[١] ● بحوث ودراسات مؤتمر استراتيجيات وسياسات التصنيع في الكويت ، الكويت ١٩٨٠ .
● وقائع مؤتمر التنمية الصناعية في دول الخليج في التسعينات ، الكويت ١٩٩٣ .

ناحية وقلة عدد السكان الكويتيين من ناحية أخرى ، وهو الأمر الذي ترتب عليه اختلال التوازن بين حجم العمالة الكويتية وحجم العمالة غير الكويتية .

وفي أعقاب الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ أثير الجدل والنقاش حول جدوى وأهمية إعادة بناء القطاع الصناعي وتطويره ، ومن خلال نتائج حملة من المقابلات الاستطلاعية التي أجريت مع عدد من القيادات المسئولة بالوزارات والهيئات الحكومية ذات الصلة بالقطاع الصناعي إضافة إلى عينة مختارة من أصحاب الشركات الصناعية ، أمكن تصنيف الآراء المثارة بشأن هذا القطاع إلى مجموعتين . الأولى تتبنى الرأي القائل بأن الكويت قد وجدت لتبقى معتمدة على النفط الخام والغاز الطبيعي ، ولأن التصنيع يظل خيار صعب المنال في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، كما أن الاتجاه إلى التصنيع رهن ببقاء العمالة غير الكويتية حيث لم ينجح قطاع التصنيع في جذب العمالة الكويتية للعمل به للعديد من الأسباب ، وعلى النقيض من ذلك تأتي المجموعة الثانية لتعتنق الرأي القائل بأن التصنيع هو خيار حتمي وذلك إن أردنا إيجاد مصارد أخرى لتنويع الدخل ومواجهة التقلبات التي قد تصيب قطاع النفط لأسباب طبيعية أو تكنولوجية أو سياسية ، كما أن هذا القطاع يستوعب نسبة لا بأس بها من قوة العمل الكويتية الحالية ويفتح آفاقاً جديدة لإكسابها المهارات والخبرات اللازمة لمواجهة مرحلة ما بعد النفط .

وفي ظل هذا التضارب في الاتجاهات وربما التوجهات القائمة في المجتمع جاءت أهمية البحث من خلال الدراسة التحليلية لمدى اعتماد القطاع الصناعي الكويتي على العمالة غير الكويتية ومدى نجاحه في جذب العمالة الكويتية وإكسابها المهارات والخبرات اللازمة لتشغيل وتطوير هذا القطاع مستقبلاً إن أردنا فعلاً أن نرتقي به ليكون رديفاً حقيقياً للدخل القومي إلى جانب النفط .

أهداف الدراسة :

تتلخص الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة في التوصل إلى إجابات محددة ومدعمة بنتائج التحليل العلمي لمجموعة من التساؤلات المثارة بشأن العمالة الكويتية في القطاع الصناعي وهي :

١ - إلى أي حد نجح القطاع الصناعي الكويتي في جذب وتنمية مهارات العمالة الكويتية وذلك بالمقارنة مع غيره من القطاعات الاقتصادية في الدولة ؟

٢ - أي الفروع الصناعية أو هياكل الملكية تتركز فيها العمالة الكويتية ؟ وأي أنواع العمل تفضل ؟ وما تفسير ذلك من وجهة نظر الأفراد الكويتيين العاملين في هذه الفروع أو الهياكل ؟

٣ - هل تختلف معدلات النمو السنوي في العمالة ومعدلات الأجور وإنتاجية العاملين باختلاف الفروع الصناعية وما هي النتائج المرتبطة بذلك .

٤ - هل توجد اختلافات جوهرية بين الفروع الصناعية المختلفة من حيث المتوسطات العامة لكل من كثافة التشغيل ، تكلفة العمالة وتركيبها المهني وما تفسير ذلك ؟

فروض الدراسة :

تهدف الفقرات المختلفة لهذه الدراسة إلى اختبار مدى صحة الفروض التالية إحصائياً وذلك عند مستوى معنوية ٥٪ (أي بدرجة ثقة ٩٥٪)* .

١ - لم ينجح القطاع الصناعي الكويتي في جذب العمالة الكويتية للعمل به مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .

٢ - لم يحدث تعديل جوهري في التركيب المهني للعمالة الصناعية في دولة الكويت بما يتمشى مع احتياجات تطوير وتنمية هذا القطاع .

٣ - تفتقد فروع القطاع الصناعي التوازن فيما بينها من حيث :

- إعداد المنشآت ، حجم العمالة ومعدلات نموها .
- التوزيع النسبي للعمالة الكويتية مقارنة بالعمالة غير الكويتية .
- التوزيع النسبي لمكونات التركيب المهني للعمالة .
- المؤشرات المختلفة لإنتاجية الأجور والعمالة .

* تم صياغة الفروض في شكل العدم استجابة لمتطلبات التحليل الإحصائي .

أسلوب الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في عرض الواقع الحالي للقطاع الصناعي الكويتي ، كما استخدم المنهج التحليلي في تحديد الملامح المميزة لهيكل العمالة الصناعية خلال الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٥ وذلك مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى .

وقد تم تنفيذ الدراسة على مرحلتين ، في المرحلة الأولى تم استطلاع رأي عينة مختارة من المسئولين عن الشركات الصناعية وبعض المسئولين في الوزارات ذات الصلة بالقطاع الصناعي وذلك لاستطلاع آرائهم والتعرف على اتجاهاتهم بشأن هذا القطاع ومشكلاته .

وفي المرحلة الثانية تم التركيز على تحليل الإحصاءات والتقارير الصادرة عن وزارات التخطيط والتجارة والصناعة وكل من بنك الكويت الصناعي وغرفة تجارة وصناعة الكويت خلال فترة الدراسة وذلك جنباً إلى جنب مع تحليل البيانات الميدانية التي تم جمعها لتفسير بعض الظواهر والتساؤلات التي كشف عنها تحليل الإحصاءات والتقارير المنشورة .

مجتمع وعينة البحث :

تعتمد هذه الدراسة في الجانب المكتبي منها على أسلوب الحصر الشامل لجميع المنشآت العاملة في قطاع الصناعات التحويلية بدولة الكويت وذلك من واقع الإحصاءات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء بوزارة التخطيط خلال الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٥ . وقد اعتمدت هذه الدراسة في مجملها على آخر النتائج المنشورة لأخر إحصاء سكاني في تعداد المنشآت ١٩٩٥ .

وفي الجانب الميداني من الدراسة تم الاعتماد على دليل الصناعات في حصر الشركات الصناعية ، وبمراجعة هذه الشركات مصنفة حسب التقسيم الصناعي المعمول به في دولة الكويت (ISIC) تبين أن بعض الشركات وردت أكثر من مرة حسب المجموعات السلعية التي تتعامل فيها ، وبتجنب هذا التكرار بلغ صافي عدد الشركات (٢٠٩) شركة وذلك وفق إحصاءات المنشآت الصادرة من وزارة التخطيط عام ١٩٩٥ قد تمت دراستها على

سبيل الحصر الشامل، ويبلغ إجمالي عدد العاملين بها ١٦٢٤٨ مفردة ، وقد تم اختيار عينة عشوائية من بينها (٣٣٧) مفردة تم توزيعها على الشركات موضع البحث حسب أعداد العاملين بها . وفي كل شركة تم اختيار وحدات المعاينة بطريقة تحكمية لتكون المفردات المختارة ممثلة لفئة العمالة الكويتية في المستويات الوظيفية المختلفة . وقد بلغت نسبة الاستجابة الصحيحة لمفردات الدراسة ٢٦٤ مفردة بنسبة (٣ر٧٨٪) من إجمالي مفردات العينة .

تحليل البيانات :

تمت الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات الأولية والثانوية لهذه الدراسة وقد استخدمت بعض أساليب الإحصاء المعلمي واللا معلمي في اختبار مدى صحة فروض البحث وذلك على النحو الموضح قرين كل من هذه الفروض في الجزء الخاص بالنتائج والمناقشات . ومن أهم الأساليب التي شملها التحليل اختبار الفروق بين النسب ، تحليل التباين ، المعامل التوافقي لكيندل ، واختبار كا[٢] .

محتويات الدراسة :

تحتوي هذه الدراسة على أربع مجالات أساسية هي :

أولاً : الخصائص والسمات المميزة للقطاع الصناعي الكويتي .

ثانياً : مدى نجاح القطاع الصناعي في جذب العمالة الكويتية .

ثالثاً : التركيب المهني للعمالة الصناعية .

رابعاً : إنتاجية الأجور والعمالة الصناعية .

النتائج والمناقشة

أولاً: الخصائص والسمات المميزة للقطاع الصناعي الكويتي

ينقسم القطاع الصناعي بدولة الكويت إلى قطاعين أساسيين هما قطاع المناجم والمحاجر وقطاع الصناعات التحويلية ، وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل من القطاعين .

قطاع المناجم والمحاجر :

يتكون هذا القطاع من عدة صناعات فرعية تتعلق بأنشطة التنقيب وإنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي واستخراج الأحجار والرمل والصلبوخ بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى المتعلقة بالمناجم .

وقد انخفض عدد الشركات العاملة في قطاع المناجم والمحاجر من عشرون شركة في عام ١٩٧٦ إلى ثلاث شركات فقط في مجال إنتاج البترول والغاز الطبيعي وشركة واحدة في مجال استخراج الأحجار والرمال وذلك في عام ١٩٩٥[١] ، ومن الملاحظ أن جميع شركات البترول والغاز الطبيعي مملوكة للقطاع العام والحكومي في حين يمتلك القطاع الخاص شركات استخراج الأحجار والرمال وتأخذ شكل شركة ذات مسئولية محدودة .

ويصل إجمالي عدد العاملين في قطاع المناجم والمحاجر في عام ١٩٩٥ إلى (٧٢٦٨)[١] عاملاً وبنسبة قدرها (١ر٩٪) من إجمالي قوة العمل بالقطاع الصناعي الكويتي .

قطاع الصناعات التحويلية :

يتكون هذا القطاع من تسعة فروع صناعية هي المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ، المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية ، الأخشاب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث ،

[١] البحث السنوي للمنشآت (القطاع الصناعي) . الإدارة المركزية للإحصاء ، وزارة التخطيط ، الكويت ١٩٩٥ .

[١] البحث السنوي للمنشآت (القطاع الصناعي) . الإدارة المركزية للإحصاء ، وزارة التخطيط ، الكويت ١٩٩٥ .

الورق ومنتجات الطباعة والنشر ، الكيماويات ومنتجات البترول والبلاستيك ، المنتجات التعدينية غير المعدنية ، المنتجات المعدنية والهندسية ، المنتجات المعدنية الأساسية ، الصناعات التحويلية الأخرى .

وقد ازداد عدد المنشآت العاملة في هذا القطاع من (٣٣٩٤) منشأة في عام ١٩٧٦[١] إلى (٣٥٢٩) منشأة في عام ١٩٩٥[٢] وبمعدل نمو سنوي قدره (٣٪) وقد ارتبطت الزيادة في أعداد المنشآت بزيادة في أعداد العاملين من (٣٣٤٧٥) عاملاً في عام ١٩٧٦ إلى (٧١٧٥٨) عاملاً في عام ١٩٩٥ بمتوسط معدل نمو سنوي قدره (٤٪) .

وتصل المتوسطات العامة لتوزيع منشآت قطاع الصناعات التحويلية حسب هيكل الملكية إلى (٤ر٩٩٪) للقطاع الخاص ، (٤ر٠٪) للقطاع المشترك ، (٢ر٠٪) للقطاع العام أو الحكومي ، وفي حقيقة الأمر فإن مؤشر التوزيع النسبي لعدد المنشآت يختلف تماماً عندما تتم دراسة هذا المؤشر من زاوية أخرى وهي زاوية التوزيع النسبي للقيمة المضافة حسب هيكل الملكية .

فمنشآت القطاع العام أو الحكومي والتي تشمل (٢ر٠٪) من إجمالي عدد المنشآت تحقق ما يزيد عن (٧٢٪) من إجمالي القيمة المضافة الصناعية وتوظف (٧ر١٨٪) من إجمالي قوة العمل الصناعية ، وبإضافة نصيب الدولة في القطاع المشترك ترتفع نسبة المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية إلى (٧٥٪) ومن ثم فإن (٢٥٪) فقط من القيمة المضافة تحققها منشآت القطاع الخاص التي تمثل (٤ر٩٩٪) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية العاملة في دولة الكويت .

ويفسر التباين الملحوظ بين منشآت القطاعين العام والخاص من حيث التوزيع النسبي للعدد والمساهمة في القيمة المضافة الصناعية بأن النشاط الصناعي لمنشآت القطاع العام يتركز في الصناعات الأساسية التي تعتمد على النفط الخام ومصادر الطاقة والخامات الأخرى ذات المزايا النسبية الحقيقية .

[١] البحث السنوي للمنشآت (القطاع الصناعي) . الإدارة المركزية للإحصاء ، وزارة التخطيط ، الكويت ١٩٩٦ .

[٢] البحث السنوي للمنشآت (القطاع الصناعي) . الإدارة المركزية للإحصاء ، وزارة التخطيط ، الكويت ١٩٩٥ .

وبالمقارنة فإن منشآت القطاع الخاص تضم الصناعات الإحلالية التي تعتمد مدخلاتها على الاستيراد من الأسواق الخارجية ولا تتمتع بمزايا نسبية حقيقية ، بالإضافة إلى ما تتعرض له منتجاتها من منافسة دولية قوية داخل السوق الكويتية ذاتها .

ويلخص الشكل رقم (١) المتوسطات العامة للتوزيع النسبي لعدد المنشآت ، العمالة والقيمة المضافة الصناعية حسب هيكل الملكية .

الشكل رقم (١)

المتوسطات العامة للتوزيع النسبي لعدد المنشآت ، العمالة والقيمة المضافة

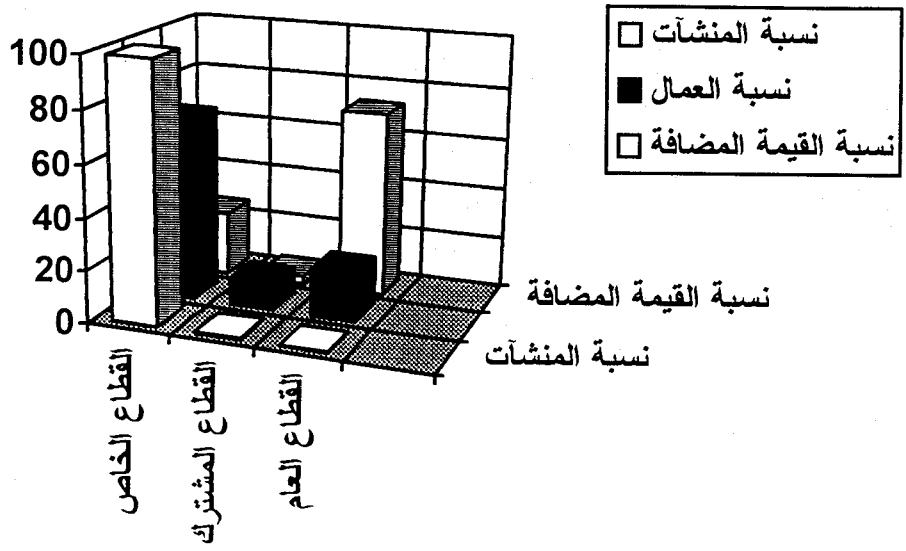

	القطاع الخاص	القطاع المشترك	القطاع العام
نسبة المنشآت	٩٩ر٤	٠ر٤	٠ر٢
نسبة العمالة	٧٠ر٨	١٠ر٥	١٨ر٧
نسبة القيمة المضافة	٢٥	٣	٧٢

ثانياً : مدى نجاح القطاع الصناعي في جذب العمالة الكويتية

تستمد مسألة العمالة في القطاع الصناعي أهميتها من ثلاثة اعتبارات أساسية ، أولها ، الاهتمام الذي يوليه راسمو سياسة العمالة في الدولة للدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الصناعي في تنمية القوى العاملة الكويتية وإكسابها المهارات الفنية اللازمة لتشغيل وتطوير هذا القطاع مستقبلاً ، ثانيها : الاهتمام التقليدي الذي يعطيه أصحاب المشروعات الصناعية للعمالة كأحد العوامل الحاكمة في نجاح أو فشل هذه المشروعات ، ثالثها : اتجاه الدولة نحو ترشيد السياسات السكانية وما يرتبط بها من توجهات نحو تقليل الاعتماد على العمالة غير الكويتية في كافة مجالات العمل بالدولة ومن بينها القطاع الصناعي .

وتهدف هذه الفقرة إلى إيضاح مدى نجاح القطاع الصناعي في جذب العمالة الكويتية مقارنة بغيره من القطاعات الاقتصادية وذلك على النحو التالي :

التوزيع النسبي للقوى العاملة ومعدلات نموها :

يعتبر القطاع الصناعي الكويتي من القطاعات المستمرة في النمو من حيث فرص العمل المتاحة به ، وتوضح الإحصاءات المتاحة تزايد أعداد العاملين في قطاع المناجم والمحاجر من (٤٤٠٩) عاملاً في عام ١٩٧٦ إلى (٧٢٦٨) عاملاً في عام ١٩٩٥[١] وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره (٤ر٣٪) خلال مجمل الفترة ، وفي قطاع الصناعات التحويلية تزايد عدد العاملين من (٢٩٧٠٢) عاملاً في عام ١٩٧٦ إلى (٧١٧٥٨) عاملاً في عام ١٩٩٥[٢] وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره (٤ر٧٪) ، ويحتل قطاع الصناعات التحويلية المركز الرابع من حيث الأهمية النسبية في استيعاب قوة العمل حيث يسبقه في ذلك كل من قطاع خدمات المجتمع في المركز الأول ثم قطاع التجارة والمطاعم في المركز الثاني وقطاع التشييد والبناء في المركز الثالث ويلخص الجدول رقم (١) التوزيع النسبي لإجمالي قوة العمل حسب القطاعات الاقتصادية والجنسية خلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٩٥ .

[١] المرجع السابق .

[٢] المرجع السابق .

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي للقوى العاملة بدولة الكويت حسب القطاعات الاقتصادية والجنسية خلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٥م

القطاعات الاقتصادية	١٩٧٠			١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥			١٩٩٠			١٩٩٥		
	كويتي (%)	غير كويتي (%)	إجمالي العدد	كويتي (%)	غير كويتي (%)	إجمالي العدد	كويتي (%)	غير كويتي (%)	إجمالي العدد	كويتي (%)	غير كويتي (%)	إجمالي العدد	كويتي (%)	غير كويتي (%)	إجمالي العدد	كويتي (%)	غير كويتي (%)	إجمالي العدد
الزراعة وصيد البحر	١٩,٨	٨٠,٢	٤٠٦٠	٤٣,٠	٥٧,٠	٧٥١٤	٤٣,٠	٧٥,٠	٩١٥٠	٣,٣	٩٦,٧	١٢٣٩٠	٤,٣	٩٥,٧	٩٢٥٤	٠,٣	٩٩,٧	١٧٥١٦
المناجم والمحاجر	٢٣,٤	٧٦,٦	٧١٧١	٣٦,٦	٦٣,٤	٧١٧١	٣٦,٦	٦٣,٤	٦٦٥٩	٣١,١	٦٨,٩	٧٢٥٠	٤٤,٧	٥٥,٣	٦٥٣٠	٤٧,١	٥٢,٩	٧٢٦٨
الصناعات التحويلية	١٩,٠	٨١,٠	٣٢٠٩١	٩,٢	٩٠,٨	٣٢٠٩١	٩,٢	٩٠,٨	٤١٢٦٠	٨,٣	٩١,٧	٥٠٥٥٧	٨,٥	٩١,٥	٥٤٦٦٤	٨,٤	٩١,٦	٧١٧٥٨
التشييد والبناء	٦,٥	٩٣,٥	٣٣٦٧٢	٥,٤	٩٤,٦	٣٣٦٧٢	٥,٤	٩٤,٦	٩٠٧٩٩	٠,٦	٩٩,٤	١٢١٢٠٧	٠,٩	٩٩,١	١١٤٥٣٤	٠,٦	٩٩,٤	١٢٣٩٠١
الكهرباء والغاز والمياه	٢٩,٤	٧٠,٦	٧٢٥٢	٢٨,٠	٧٢,٠	٧٢٥٢	٢٨,٠	٧٢,٠	٨١٦٧	٢٠,٥	٧٩,٥	٧٥٥٠	١٩,٩	٨١,٠	٧٦١٣	٥١,٩	٤٨,١	٦٩٩٢
تجارة الجملة والتجزئة	٢١,٤	٧٨,٦	٢٩٢٨٣	١٦,٠	٨٤,٠	٢٩٢٨٣	١٦,٠	٨٤,٠	٥٨٤١٧	٥,٠	٩٥,٠	٧٤٦٩٨	٤,٦	٩٥,٤	٨٣٣٣٥	١,٧	٩٨,٣	١٨٣٣٣٤
النقل والتخزين والمواصلات	١٩,٥	٨٠,٥	١٢١٣٨	٢٩,١	٧٠,٩	١٢١٣٨	٢٩,١	٧٠,٩	٣٠١٥٣	١٨,٨	٨١,٢	٣٧٥٠٦	١١,٧	٨٨,٣	٧٣٧٧٢	١٢,٥	٨٧,٥	٤٠٢٧٥
الخدمات المالية والعقارية	٢٢,٥	٧٧,٥	٤٩٠١	٢١,١	٧٨,٩	٤٩٠١	٢١,١	٧٨,٩	١٢٦٨٦	١٨,٢	٨١,٨	٢٠٤٨٨	٢٠,٧	٧٩,٣	٢١٥٦٢	١٣,٦	٨٦,٤	٣٦١٧٢
الخدمات المجتمع	٣٥,٧	٦٤,٣	١٠٢٩٦٥	٣٩,٢	٦٠,٨	١٠٢٩٦٥	٣٩,٢	٦٠,٨	٢٢٠٤٥٣	٢١,٤	٧٨,٦	٣٣٠٩٤٢	٢٢,٣	٧٧,٧	٣٨٣٥٨٤	٢٩,٢	٧٠,٨	٤٨٥٠٧٥

المصدر: المجموعات الإحصائية السنوية من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٩٥ ـ وزارة التخطيط ـ الإدارة المركزية للإحصاء ـ الكويت .

ومن البيانات الواردة بهذا الجدول يتضح أن المعدل السنوي العام لنمو القوى العاملة في دولة الكويت خلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٩٥ يصل إلى (٤ر١٣٪) في المتوسط .

ومن الطبيعي أن قيمة معدل النمو السنوي تختلف بالنسبة للعمالة الكويتية عنه بالنسبة للعمالة غير الكويتية ، فبالنسبة للعمالة الكويتية يصل متوسط معدل نموها السنوي خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٥ إلى (٧ر٣٪) بينما يصل هذا المعدل إلى (٤ر٧٪) خلال نفس الفترة بالنسبة للعمالة غير الكويتية .

وبنظرة فاحصة لتوزيعات القوى العاملة الكويتية على فروع النشاط الاقتصادي مقارنة بتوزيعات القوى العاملة غير الكويتية كما يوضحها الجدول رقم (٢) يتضح أن القوى العاملة الكويتية تمثل فقط (١٧٪) من إجمالي قوة العمل بدولة الكويت في حين تمثل قوة العمل غير الكويتية (٨٣٪) من إجمالي قوة العمل وذلك وفقاً لإحصاءات ٣٠/ ٦/ ١٩٩٥م ، الأمر الذي يعني أن دولة الكويت تعتمد في تغطية احتياجاتها من القوى العاملة على العمالة غير الكويتية .

ولا يعتبر ذلك عيباً في حد ذاته ، حيث سبقها في ذلك العديد من الدول مثل بريطانيا وكندا واستراليا وغيرها . ولكن الخلل يحدث نتيجة الاعتماد شبه المطلق على العمالة غير الكويتية في قطاعات معينة من القطاعات الأساسية للنشاط الاقتصادي من ناحية وتركز العمالة الكويتية في قطاعات محددة وفي وظائف معينة داخل هذه القطاعات من الناحية الأخرى .

فعلى المستوى القومي يمكننا القول بأن قطاعات الزراعة والتشييد والبناء والتجارة والصناعات التحويلية تعتمد اعتماداً شبه مطلق على العمالة غير الكويتية وتكاد هذه القطاعات تخلو من العمالة الكويتية باستثناء أصحاب المشروعات وشاغلي بعض الوظائف الإدارية محدودة العدد .

ويمكن الاستدلال على ذلك من توزيعات العمالة الكويتية وغير الكويتية في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي كما هو موضح بالجدول رقم (١) .

جدول رقم (٢)

توزيعات القوى العاملة الكويتية وغير الكويتية على قطاعات النشاط الاقتصادي عام ١٩٩٥م

النشاط الاقتصادي	قوة العمل الكويتية		قوة العمل غير الكويتية		إجمالي
	العدد	النسبة٪	العدد	النسبة٪	قوة العمل
الزراعة وصيد البحر	٤٦	٠ر٠٢٧	١٧٤٧٠	٢٠٢	١٧٥١٦
المناجم والمحاجر	٣٤٢٠	٢ر٠٣	٣٨٤٨	٠ر٤٧	٧٢٦٨
الصناعات التحويلية	٥٩٩٣	٣ر٦٠	٦٥٧٦٥	٨ر٢١	٧١٧٥٨
التشييد والبناء	٧٢٧	٠ر٤٣	١٢٣١٧٤	١٥ر٣٢	١٢٣٩٠١
الكهرباء والغاز والمياه	٣٦٣٠	٢ر١٥	٣٣٦٢	٠ر٤١	٦٩٩٢
تجارة الجملة والتجزئة	٣١٥٧	١ر٨٧	١٨٠١٧٧	٢٢ر٤١	١٨٣٣٣٤
النقل والتخزين والمواصلات	٥٠٣٩	٣ر٠	٣٥٢٣٦	٤ر٣٨	٤٠٢٧٥
الخدمات المالية والعقارية	٤٩٠٧	٢ر٩١	٣١٢٦٥	٣ر٨٩	٣٦١٧٢
خدمات المجتمع	١٤١٥٤٦	٠ر٨٤	٣٤٣٥٢٩	٤٢ر٧٤	٤٨٥٠٧٥
المجموع	١٦٨٤٦٥	١٠٠	٨٠٣٨٢٦	١٠٠	٩٧٢٢٩١
النسبة العامة		١٧ر٣٪		٨٢ر٧٪	١٠٠٪

المصدر : وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية عام ١٩٩٥ .

وبالنسبة للعمالة الكويتية ذاتها يلاحظ من الجدول رقم (٢) أن (٩٠٪) من هذه العمالة يتركز في ثلاث قطاعات فقط هي قطاعات الخدمات الحكومية (٨٤٪) والنقل والتخزين والمواصلات والخدمات المالية والعقارية . وفي قطاع الصناعات التحويلية فإن الوضع يكاد يتطابق تماماً مع ما هو عليه على المستوى القومي ، حيث تصل نسبة العمالة الكويتية إلى (٨ر٤٪) فقط من إجمالي العاملين بهذا القطاع وبما لا يتجاوز (٦ر٣٪) من إجمالي قوة العمل الكويتية عام١٩٩٥. وثمة ملاحظة أخرى وهي أن (٣ر٨٤٪) من

إجمالي قوة العمل الكويتية في القطاع الصناعي تتركز في صناعتين فقط هما صناعة المنتجات الكيماوية وتكرير البترول وصناعة الورق ومنتجات الصباعة ، في حين لا تحظى باقي الفروع الصناعية سوى بنسبة (٧ر١٥٪) من إجمالي قوة العمل الكويتية بالقطاع الصناعي .

وبالنسبة لمعدلات النمو السنوي في العمالة الكويتية مقارنة بالعمالة غير الكويتية فقد تم حسابها وتلخيصها خلال الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٩٥ حسب أقسام النشاط الاقتصادي كما هو موضح بالجدول رقم (٣) .

ومن البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) يتضح أن المعدل السنوي لنمو العمالة الكويتية خلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٩٥ يظهر تفاوتاً ملحوظاً بين مختلف أقسام النشاط الاقتصادي .

كما يلاحظ أن هناك أربعة قطاعات قد حققت معدلات نمو سالبة وهي الزراعة وصيد البحر ، والتشييد والبناء ، الكهرباء والغاز والمياه ، تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم .

كما يظهر الجدول أن أعلى معدلات النمو السنوي قد تحققت في أربعة قطاعات أيضاً هي بالترتيب قطاعات الخدمات المالية والعقارية ، خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية ، النقل والتخزين والمواصلات ، المناجم والمحاجر .

وبمقارنة معدلات نمو العمالة الكويتية بمثيلاتها للعمالة غير الكويتية توضح نتائج التحليل الإحصائي أن هناك فروق معنوية بين المجموعتين بدرجة ثقة ٩٥٪ [T = ٢ر١٤ ، P = ٠ر٠٤] . كما يلاحظ أن القطاعات التي تحقق معدلات نمو سالبة في العمالة الكويتية تحقق معدلات نمو موجبة في العمالة غير الكويتية ، وقد يكون هذا الأمر منطقياً إذ أن انسحاب العمالة الكويتية أو عدم إقبالها على العمل ببعض القطاعات يتم تعويضه عن طريق العمالة غير الكويتية .

وبالنسبة للقطاعات التي تحقق معدلات نمو موجبة من الفئتين (الكويتية وغير الكويتية) فإن مرد ذلك هو التوسعات التي تشهدها هذه القطاعات وحاجتها إلى أعداد متزايدة من العمالة .

جدول رقم (٣)
متوسطات معدل النمو السنوي لكل من العمالة الكويتية وغير الكويتية (٪) حسب أقسام النشاط الاقتصادي خلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٩٥م

أقسام النشاط الاقتصادي	١٩٧٠ - ١٩٧٥		١٩٧٥ - ١٩٨		١٩٨٠ - ١٩٨٥		١٩٨٥ - ١٩٨٨		١٩٨٨ - ١٩٩٥		١٩٧٠ - ١٩٩٥	
	كويتي	غير كويتي	كويتي	غير كويتي	كويتي	غير كويتي	كويتي	غير كويتي	كويتي	غير كويتي	كويتي	غير كويتي
الزراعة وصيد البحر	٣٧,٨	١,٦	(٠,٢)	٨,١	(٦٣,٠)	١٨,١	(١,٢)	(٩,٦)	(١٢,٥)	١٣,٩	(٧,٨)	٦,٤
المناجم والمحاجر	١,٢	(١١,٠)	٦,١	٦,٧	(١,٢)	٣,٢	٨,٩	٩,٤	٢,٤	١,٧	٣,٥	٢,٠
الصناعات التحويلية	(١٨,٠)	(٣,١)	٧,١	١١,٤	٥,٨	٤,٠	٣,٤	٥,٧	٤,١	٤,٥	٠,٥	٤,٥
التشييد والبناء	(٤,٣)	(٠,٦)	(٧,٢)	٢٥,٧	(٩,٨)	٤,٧	١٢,٧	(١,٧)	(٤,٢)	١,٢	(٢,٦)	٥,٦
الكهرباء والغاز والمياه	(٠,٩)	٠,٥	٠,٣	٣,١	(٥,٧)	(٣,٠)	(٢,١)	٨,٢	٥,٠	(٦,٤)	(٠,٧)	١,٠
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٠,٢	٧,٦	(٦,٢)	١٠,١	(٤,٠)	٥,٧	٠,٦	٥,٥	(٢,٥)	١٨,١	(٢,٤)	٩,٤
النقل والتخزين والمواصلات	١٤,١	٢,٦	١١,٤	١٥,٠	(٢,١)	٦,٤	٧,٠	(١,٥)	(٥,٩)	(٦,٥)	٤,٩	٣,٢
الخدمات المالية والعقارية	٤,٥	٦,٣	١٥,٤	١٣,٩	٥,٧	١١,٢	٦,٣	٠,٦	١,٤	١١,٨	٦,٧	٨,٨
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية	١١,٣	٨,٠	٣,٧	٨,٣	(٦,٠)	١٢,٤	٦,٥	٤,٦	٩,٤	١٦,٣	٥,٠	٩,٩

المصدر: نتائج تحليل إحصاءات القوى العاملة ـ المجموعة الإحصائية السنوية من عام ٨٣ حتى ١٩٩٥
وزارة التخطيط ـ الإدارة المركزية للإحصاء

ومن أهم الأسباب التي تفسر تركز العمالة الكويتية في بعض قطاعات النشاط الاقتصادي دون البعض الآخر ما يلي :

١ - ارتفاع مستوى المعيشة بالنسبة للكويتيين بما لا يشجع على ممارسة الأعمال الحرفية أو اليدوية وميلهم نحو العمل التجاري بكافة مجالاته سعياً وراء الحصول على العائد السريع .

٢ - ارتفاع مستوى الأجور في القطاعات الحكومية والمشتركة عنها في القطاع الخاص ، الأمر الذي يشجع على العمل بهذه القطاعات الحكومية ، فضلاً عما يتوفر لها من مميزات أخرى لا تتوافر في القطاع الخاص .

٣ - عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب المحلية للوفاء باحتياجات السوق من العمالة المهنية والحرفية المتخصصة .

العمالة الكويتية وتوزيعاتها حسب الفروع الصناعية :

يصل إجمالي عدد أفراد القوى العاملة في القطاع الصناعي الكويتي (المناجم والمحاجر والصناعات التحويلية) إلى (٧٩٠٢٦) فرداً وبنسبة قدرها (١ر٨٪) من إجمالي قوة العمل الكويتية وذلك وفقاً لإحصاءات عام ١٩٩٥ .

تشكل العمالة الوافدة النسبة الغالبة من العاملين في قطاع الصناعات التحويلية حيث بلغت ٩٢٪ من إجمالي العاملين فيه ولم تتجاوز نسبة الكويتيين في هذا القطاع عن ٤ر٨٪ . وتركزت العمالة الكويتية في فروع صناعية محددة وهي على وجه الخصوص صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والتي شغلت ٢ر٥١٪ من العمالة الكويتية العاملة في الصناعات التحويلية .

أما في قطاع المناجم والمحاجر فقد بلغت نسبة الكويتيين ٩ر٥٢٪ من جملة العاملين فيه وخاصة في مجال إنتاج البترول والغاز الطبيعي .

وبصورة عامة تتركز نسبة ٧ر٩٦٪ من إجمالي العمالة الصناعية الكويتية في صناعتي الكيماويات ومنتجات البترول وإنتاج البترول والغاز الطبيعي ، أما النسبة الباقية وهي ضئيلة للغاية ولم تزد عن ٣ر٣٪ تعمل في الفروع الصناعية الأخرى .

جدول رقم (٤)

متوسط توزيعات العمالة الكويتية ونسبتها إلى إجمالي القوة العاملة بالفروع الصناعية خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٥

الفروع الصناعية	نسبة العمالة الكويتية الإجمالي قوة العمل ٪	توزيعات العمالة الكويتية إلى :	
		عمال إنتاج ٪	عمال آخرون ٪
البترول والغاز الطبيعي	٤٢ر٩٠	٧٤ر٣٠	٢٥ر٧٠
استخراج الأحجار والرمال	صفر	صفر	صفر
المنتجات الغذائية	٠ر٩٠	١٢ر٩	٨٧ر١
المنسوجات والملبوسات	٠ر٠٥	صفر	١٠٠ر٠٠
الأخشاب والأثاث	٠ر٢٠	١٠ر٠٠	٩٠ر٠٠
الورق والطباعة	٢ر٣٠	٣١ر٢٠	٦٨ر٨
الكيماويات ومنتجات البترول	٢٦ر١٠	٧٥ر٠٠	٢٥ر٠٠
الخامات التعدينية	١ر٥٠	١١ر٩٠	٨٨ر١٠
المعدنية الأساسية	٠ر٣٠	صفر	١٠٠ر٠٠
المعدنية والهندسية	٠ر٥٠	٢٨ر٣٠	٧١ر٧٠
تحويلية أخرى	صفر	صفر	صفر

المصدر : نتائج تحليل إحصاءات الإنتاج الصناعي ، وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء (٧٠-١٩٩٥) .

وتوضح البيانات الواردة بالجدول السابق أنه باستثناء صناعات البترول والغاز الطبيعي ، والكيماويات ومنتجات البترول فإن النسبة الغالبة من العمالة الكويتية تقع ضمن فئة العمال الآخرون وخاصة الوظائف الكتابية والإشرافية .

وبتحليل أسباب تفضيل العمالة الكويتية للعمل في الشركات المملوكة للقطاع العام أو الحكومي عن القطاعين المشترك والخاص ، وتفضيلهم للوظائف الكتابية والإشرافية عن الوظائف الإنتاجية أو الحرفية أوضحت الدراسة ما يلي :

١ - أن هناك ارتباط معنوي بدرجة ثقة ٩٥٪ بين مفردات العينة حول أسباب تفضيل العمل بالقطاع الحكومي عن القطاعين الخاص والمشترك (قيمة معامل كيندل ٧٥ر٠ ، والقيمة معنوية بدرجة ثقة ٩٥٪) وتدور أهم أسباب التفضيل حول تميز القطاع العام الحكومي عن القطاعات الأخرى في النواحي التالية مرتبة تنازلياً من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية :

- الرواتب والعوائد النقدية .
- فرص النمو والتقدم واحتمالات شغل مناصب إدارية عليا .
- الشعور بالأمان والاستقرار الوظيفي .
- التمتع بقدر أكبر من الحرية في أداء مهام الوظيفة .

وإضافة إلى الأسباب السابقة أوضحت نتائج الاستبيان سبباً آخر هو تفضيل أصحاب الأعمال والمسئولين بالقطاعين الخاص والمشترك للعمالة غير الكويتية في بعض الوظائف لأنها أقل تكلفة من ناحية وأكثر ملائمة لطبيعة ومتطلبات هذه الوظائف من الناحية الأخرى .

٢ - أن الغالبية العظمى من العاملين الكويتيين يفضلون الالتحاق بالوظائف الإدارية والكتابية عن الوظائف المرتبطة بالعمليات الصناعية ، وقد أوضحت الدراسة أن أسباب هذا التفضيل من الأهم إلى الأقل أهمية تظهر كما يلي (قيمة معامل كيندل ٥٢٣ر٠ والقيمة معنوية بدرجة ثقة ٩٥٪) :

- السلطات التي يتمتع بها الفرد في مجالات العمل الإشرافية والإدارية .
- المسميات الوظيفية وانعكاساتها مادياً واجتماعياً .
- فرصة العمل المستقل والتفكير الحر وتجنب روتينية وتكرار العمل .
- الاعتقاد بأن الأعمال الإنتاجية تتطلب جهداً عضلياً وجسمانياً أكبر من الأعمال الإدارية .

- تجنب مخاطر العمل من إصابات وحوادث وأمراض وما شابه ذلك .
- عدم توافر التدريب الكاف والمعلومات المتخصصة في مجالات العمل الإنتاجي .

وبهذا يمكن القول بقبول الفرض الأول وصحته حيث لم ينجح القطاع الصناعي الكويتي في جذب العمالة الكويتية للعمل مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى . يعزز ذلك اتجاهات المرأة في العمالة الصناعية وكما هو وارد لاحقاً .

العمالة الصناعية من الإناث :

تصل نسبة العاملات من الإناث في القطاع الصناعي الكويتي إلى (٧ر٢٪) من إجمالي القوة العاملة بهذا القطاع ، وتتركز نسبة (٨ر٢٣٪) من العاملات في قطاع البترول والغاز الطبيعي ونسبة (٧٦٪) في قطاع الصناعات التحويلية . وعلى مستوى الفروع الصناعية تسجل صناعة الكيماويات ومنتجات البترول أعلى نسبة تشغيل من الإناث يليها في ذلك صناعة المنسوجات والملبوسات ثم صناعة الورق ومنتجات الطباعة ، وتبلغ نسبة تشغيل الإناث في هذه الصناعات الثلاث مجتمعة (٧٧٪) من إجمالي عدد الإناث في قطاع الصناعات التحويلية .

وفي تصنيف العمالة من الإناث إلى عمالة إنتاج وعمالة أخرى تبين الدراسة أن غالبية الإناث (٥ر٦٢٪) تقع ضمن فئة العمالة الأخرى (غير إنتاجية) ، وبصفة خاصة في الأعمال الكتابية والطباعة وأعمال السكرتارية . أما العمالة الإنتاجية من الإناث فمن الملاحظ أن (٣ر٩٢٪) منها يتركز في ثلاث صناعات هي بالترتيب من حيث أعداد العاملات صناعة المنسوجات والملبوسات ، الكيماويات ومنتجات البترول ، الورق والطباعة. وفي صناعة المنسوجات والملبوسات تعمل الإناث في مجالات التصميم والحياكة والتطريز ، أما في صناعة الكيماويات فتمارس الإناث بعض التخصصات المهنية في مجالات الهندسة والكيمياء . وفي صناعة الورق ومنتجات الطباعة تتركز العمالة الإنتاجية من الإناث في أعمال الصف والتجميع والطباعة . ومن الملاحظ أن هناك صناعات تكاد تخلو تماماً من الإناث وهي الخامات التعدينية غير المعدنية ، المعدنية الأساسية ، المعدنية الهندسية ، والصناعات التحويلية الأخرى ، ويلخص الجدول رقم (٥) النسب المئوية لتوزيعات العمالة من الإناث حسب الفروع الصناعية ونسب توزيعها إلى عمالة إنتاج وعمالة أخرى .

وبتحليل أسباب عزوف الأيدي العاملة من الإناث عن العمل في القطاع الصناعي عامة والعمل في مجالات الإنتاج بصفة خاصة تبين أن هناك اتفاق معنوي بدرجة ثقة ٩٥٪ بين مفردات العينة من الإناث حول تلك الأسباب على النحو وبالترتيب التالي (قيمة معامل كيندل ٥٧٦ر. والقيمة معنوية بدرجة ثقة ٩٥٪) :

- إن معظم الأعمال الإنتاجية تتطلب بذل جهد عضلي أو جسماني أكبر من غيرها من الأعمال .
- أن العمل في مجالات الإنتاج والتصنيع أكثر تعرضاً للمخاطر من إصابات وحوادث وغيرها .
- أن الظروف الاجتماعية والثقافية في دولة الكويت ما زالت تشكل عقبة في سبيل التحاق المرأة (وخاصة الكويتيات) بالأعمال الإنتاجية .
- أن أصحاب الأعمال في القطاع الخاص يفضلون الاعتماد على العمالة الوافدة من الرجال من بعض الدول بسبب التكلفة الأقل وقوة العمل الأكبر .
- الاعتقاد السائد لدى بعض المديرين وأصحاب الأعمال بأن إنتاجية المرأة منخفضة ولا يتناسب تكوينها الجسماني والنفسي مع طبيعة أعمال الإنتاج بالقطاع الصناعي .

وتضيف العاملات الكويتيات إلى الأسباب السابقة سبب آخر مؤداه أنه إذا كانت هناك فرص متاحة للعمل بقطاع التعليم أو الخدمات بالقطاع الحكومي حيث الإجازات أفضل والحرية في العمل أكبر ومتوسطات الأجور أعلى فلماذا البحث عن المتاعب في القطاع الصناعي وخاصة شركات القطاع الخاص ، وتبرر العاملات غير الكويتيات قبولهن للعمل بالوظائف الإنتاجية بأنه لا بديل أفضل من ذلك أمامهن .

جدول رقم (٥)

التوزيع النسبي للعمالة من الإناث حسب الفروع الصناعية ومجالات العمل

المتوسط العام خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٥

الفروع الصناعية	نسبة العمالة الكويتية الإجمالي قوة العمل ٪	توزيعات العمالة الكويتية إلى :	
		عمال إنتاج ٪	عمال آخرون ٪
المنتجات الغذائية	٧ر٦	٣ر٤	١ر١٠
المنسوجات والملبوسات	١٩ر٣	٤٩ر٧	١٠١
الأخشاب والأثاث	٣ر٤	٤ر١	٣ر٠
الورق والطباعة	١٨ر٠	١٠ر٩	٢٢ر٢
الكيماويات ومنتجات البترول	٣٩ر٧	٣١ر٧	٤٤ر٦
الخامات التعدينية	٤ر٣	٠ر٢	٦ر٧
المعدنية الأساسية	٢ر١	صفر	٣ر٤
المعدنية والهندسية	٥ر٦	صفر	صفر
التحويلية الأخرى	صفر	صفر	صفر

المصدر : نتائج تحليل إحصاءات العمالة من الإناث ، إحصاءات المنشآت ، وزارة التخطيط .

ثالثاً : التركيب المهني للعمالة الصناعية

مع استمرار انتقال نتائج التطورات التكنولوجية في مجال الإنتاج الصناعي إلى دولة الكويت ، أصبح الاهتمام بتكوين المهارات والخبرات القادرة على الاستفادة من تلك التطورات مطلباً أساسياً ، الأمر الذي استلزم تغيير مواصفات العمالة بما يتفق مع متطلبات المستوى التكنولوجي المستخدم .

ورغم أنه من المتوقع أن يختلف تأثير المستوى التكنولوجي على التركيب المهني للعمالة فيما بين الفروع الصناعية حسب درجة تعقد الآلات والمعدات ومتطلبات تشغيلها وصيانتها ، فإن المحصلة النهائية تتمثل في إدخال تكنولوجيا جديدة يترتب عليه أن بعض المهارات تصبح متقادمة أو غير مطلوبة في حين تستحدث مهن جديدة وتستجد مهارات أو تخصصات لم تكن موجودة من قبل .

وبتحليل التركيب المهني للعمالة الصناعية في دولة الكويت يتضح أن هناك تحولاً جوهرياً قد حدث في توزيع قوة العمل على المهن والتخصصات المعمول بها في القطاع الصناعي كما موضح بالجدول رقم (٦) .

ومن البيانات الواردة بالجدول رقم (٦) يتضح أن عمال الإنتاج العاديون مازالوا يشكلون النسبة الغالبة في التركيب المهني للعمالة الصناعية ، ورغم تزايد أعداد تلك الفئة من فترة لأخرى فإنه من الملاحظ أن أهميتها النسبية في التركيب المهني للعمالة قد أظهرت تناقصاً مستمراً وبمعدل متزايد خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٠ ، حيث انخفضت هذه النسبة من (٥ر٧٩٪) عام ١٩٧٥ إلى (٤ر٧٦٪) عام ١٩٨٠ ثم إلى (٨ر٧١٪) عام ١٩٨٥ وبلغت (١ر٦٩٪) عام ١٩٩٠ .

وتؤيد تلك النتيجة الرأي القائل بأنه مع زيادة التقدم التكنولوجي في وسائل الإنتاج تقل الأهمية النسبية لفئة عمالة الإنتاج من ذوي المهارات المحدودة والمتوسطة ، كما تظهر الحاجة إلى ضرورة تغيير مواصافات العاملين بتلك الفئة بما يتناسب مع متطلبات تشغيل وصيانة التكنولوجيا المستحدثة .

ومن الجدير بالذكر أن عودة نسبة عمالة الإنتاج إلى الارتفاع مرة أخرى وفقاً لإحصاءات عام ١٩٩٥ يمكن تفسيره بانعكاسات الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ وما أصاب هذا القطاع من سرقة للآلات والمعدات ومن ثم اعتماد بعض المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم على العمالة اليدوية في أداء بعض المهام حتى يتم استكمال ما تمت سرقته من هذه الآلات والمعدات .

جدول رقم (٦)
التركيب المهني لإجمالي قوة العمل الصناعية في دولة الكويت
حسب المجموعات المهنية خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٥م

المجموعات المهنية	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥		١٩٩٠		١٩٩٥	
	العدد	نسبة٪	العدد	نسبة٪	العدد	نسبة٪	العدد	نسبة٪	العدد	نسبة٪
علمية وفنية	١٥٩٤	٦,٥	٣٥٣٠	٨,٦	٥٠٧٧	٩.٩	٧٠٩٨	١٠,٥	٥٤٩٦	٧.٧
إدارية وإشرافية	٣٢٥	١,٣	٧٨٧	١,٩	١٣٠٠	٢,٦	١٧٧٣	٢,٦	١٦٤٣	٢,٣
تنفيذية وكتابية	١٨٢٣	٧,٥	٢٩٥٤	٧,١	٤١٨٠	٨,٢	٥٤٤١	٨,١	٥٦١٦	٧,٨
أعمال البيع	٢٢٨	١.٠	٧٦٩	١,٩	١٤٢٤	٢,٨	٣٩٤٤	٥,٨	٢٠٥٤	٢,٩
أعمال الخدمات	٨٨٤	٣,٦	١٥٢٩	٣,٧	٢٣٦٧	٤,٦	٢٤٦٧	٣,٧	٢٢٢٩	٣,١
أعمال الإنتاج	١٩٤٤٩	٧٩,٥	٣١٥٢٥	٧٦,٤	٣٦٧٠٨	٧١,٨	٤٦٦٥١	٦٩,١	٥٤٥٥٥	٧٦,٠
عمالة أخرى	١٦٤	٠,٦	١٦٦	٠,٤	٤٨	٠,١	١٨١	٠,٢	١٦٥	٠,٢
المجموع	٢٤٤٦٧	١٠٠	٤١٢٦٠	١٠٠	٥١٠٨٩	١٠٠	٦٧٥٥٥	١٠٠	٧١٧٥٨	١٠٠

المصدر: نتائج تحليل الإحصاءات الواردة بالمجموعة الإحصائية السنوية عن الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٩٥، وزارة التخطيط

كما يلاحظ من البيانات الواردة بالجدول أن الأهمية النسبية ومعدلات التغير في فئات العمالة العلمية والفنية المتخصصة تتجهان إلى التزايد المستمر خلال فترة البحث ، وقد تبدو تلك الزيادة ظاهرة طبيعية في ضوء متطلبات التطور التكنولوجي من المهارات والخبرات المتخصصة . ومن التساؤلات التي قد تثار في مجال التركيب المهني للعمالة تساؤل حول مدى موائمة التركيب المهني لفئة العمالة الكويتية (مقارنة بالعمالة غير الكويتية) لمتطلبات التطور التكنولوجي في الصناعة .

وللتوصل إلى إجابة محددة بشأن هذا التساؤل تم تقسيم العمالة الصناعية بدولة الكويت حسب الجنسية إلى كويتي وغير كويتي وتصنيف كل فئة منهما حسب المجموعات المهنية ثم دراسة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مكونات التركيب المهني للفئتين في ضوء التركيب المهني على مستوى القطاع الصناعي ككل .

ويلخص الجدول رقم (٧) التوزيع النسبي للعمالة الكويتية مقارنة بالعمالة غير الكويتية حسب المجموعات المهنية خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٥ ، بينما يعرض الجدول رقم (٨) معدلات النمو السنوي في كل مجموعة من المجموعات المهنية خلال نفس الفترة .

ومن البيانات الواردة بالجدولين رقم (٧ ، ٨) يتضح أن تغيراً ملحوظاً قد أخذ مكانة في التركيب المهني للعاملين بالقطاع الصناعي سواء من الكويتيين أو غير الكويتيين ، ورغم اختلاف معدلات التغير في التركيب المهني للفئتين ، فإن الظاهرة الملموسة هي زيادة الأهمية النسبية للمهن والتخصصات التي تحتاج إلى مهارات فكرية بدرجة أكبر من تلك التي تعتمد على الجهد العضلي أو تحتاج إلى خبرات محدودة .

وبمقارنة معدلات النمو في المهن العلمية والفنية ، والإدارية والإشرافية ، والتنفيذية والكتابية لفئة العمالة الكويتية يتضح أنها تسير بخطى مضاعفة إذا ما قورنت بمثيلاتها للعمالة غير الكويتية وهذا يؤكد من جديد تفضيل الكويتيين لهذه المهن عن غيرها وخاصة أعمال البيع والخدمات .

جدول رقم (٧)
التوزيع النسبي للعمالة الكويتية مقارنة بالعمالة غير الكويتية
حسب المجموعات المهنية خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٥م

المجموعات المهنية	العمالة الكويتية (٪)						العمالة غير الكويتية (٪)					
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	المتوسط العام خلال الفترة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	المتوسط العام خلال الفترة
العلمية والفنية	٨,٦	١٢,٧	١٨,٨	٢٠,٢	٢٠,٤	١٦,٢	٦,٣	٧,٨	٩,٠	٩.٩	٦,٥	٨,١
الإدارية والإشرافية	٤,٠	٧,٨	٨,٤	١١,٨	٧,٣	٧,٨	١.١	١,٤	٢,٠	٢,١	١,٨	١,٨
التنفيذية والكتابية	١٠,٩	١٤,٤	١٥,١	١٨,٩	٢٨,٧	١٧,٥	٧,١	٦.٦	٧,٥	٧,٥	٥,٩	٥,٦
أعمال البيع	٠,٤	٠,٨	١,٠	٣,٧	٥,٣	٢,٤	٠,٩	٢,٠	٣,٠	٦,٠	٢,٦	٣,١
أعمال الخدمات	٨,٠	٧,٠	٧,٨	٨,٢	٠,٢	٦,٤	٣,٢	٣,٤	٤,٣	٣,٤	٣,٤	٣,٧
عمال الإنتاج والعمال العاديون	٦٧,٧	٥٢,٦	٤٨,٩	٣٧,٩	٣٧,٦	٤٩,٣	٨٠,٧	٧٨,٤	٧٤,١	٧٠,٨	٧٩,٥	٧٧,٣
أخرى	٠,٤	٠,٢	–	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٧	٠,٤	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,٤

المصدر: نتائج تحليل إحصاءات القوى العاملة ـ المجموعة الإحصائية السنوية من عام ٨٣ حتى ١٩٩٥
وزارة التخطيط ـ الإدارة المركزية للإحصاء

جدول رقم (٨)
متوسطات معدل النمو السنوي للعمالة الكويتية مقارنة بالعمالة غير الكويتية
حسب المجموعات المهنية خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٥م

المجموعات المهنية	١٩٧٥ – ١٩٨٠		١٩٨٠ – ١٩٨٥		١٩٨٥ – ١٩٩٠		١٩٩٠ – ١٩٩٥	
	كويتي	غير كويتي	كويتي	غير كويتي	كويتي	غير كويتي	كويتي	غير كويتي
العلمية والفنية	١٤,٩	٤.٤	١,٨	٢,٩	١,٤	١,٩	١٣,١	(٦.٦)
الإدارية والإشرافية	١٤,٣	٤,٩	١,٥	٧,٤	٧,٠	٠,١	–	(٢,٠)
التنفيذية والكتابية	٥,٧	(١,٤)	١,٠	٢,٦	٣,٥	–	٣٢,٢	(٣,٧)
أعمال البيع	١٤,٨	١٧,٣	٢,١	١٤,٨	٢٩,٩	١٤,٨	٢٧,٣	(١٠,٩)
أعمال الخدمات	(٢,٦)	١,٢	٢.٢	٤,٨	١,٠	(٤,٦)	(١٩,٢)	٠,٤
عمال الإنتاج والعمال العاديون	(٤,٩)	(٠,٥)	(١,٤)	(١.١)	(٥,٠)	(٠,٩)	١٢,٣	٣,١
أخرى	(١٢,٩)	(١٠,٦)	(٤,٠)	(٢٤,٠)	–	٢٤,٥	(١٨,٧)	(٣,٦)

المصدر: نتائج تحليل إحصاءات القوى العاملة ـ المجموعة الإحصائية السنوية من عام ٨٣ حتى ١٩٩٥
وزارة التخطيط ـ الإدارة المركزية للإحصاء

أما بالنسبة لعمالة الإنتاج والعمالة العادية فإنها تأخذ اتجاهاً سالباً لدى فئة العمالة الكويتية خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى ١٩٩٥ . وقد أخذت تلك الفئة اتجاهاً سالباً أيضاً بالنسبة للعمالة غير الكويتية حتى عام ١٩٩٠ وإن كانت معدلات التناقص فيها ضمن فئة العمالة غير الكويتية أسرع منها ضمن فئة العمالة الكويتية . ثم أخذت نسبة عمالة الإنتاج في التزايد ضمن فئة العمالة غير الكويتية في التزايد بعد عام ١٩٩٠ نتيجة ما أصاب القطاع الصناعي خلال فترة الغزو العراقي من نهب وتدمير الآلات والمعدات وتعويض ذلك في الوقت الحاضر عن طريق العمالة اليدوية .

ويمكن تفسير مجموعة الظواهر التي تكشف عنها نتائج التحليل الواردة بالجدولين (٧ ، ٨) بعدة أسباب . أولها الاهتمام المتزايد الذي أولته الحكومة لسياسة ومسار الحركة التعليمية ، حيث شهدت الكويت خلال الفترة الأخيرة تقدماً نوعياً وكمياً في مجالات التعليم والتدريب من خلال العديد من البرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة التي تقدمها بعض الجهات الحكومية والخاصة ، إضافة إلى ظهور ثمار الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من حيث توفير بعض الكفاءات الفنية المتخصصة ، هذا فضلاً عما تقدمه الدولة من حوافز مادية ومعنوية لتشجيع إقبال الشباب الكويتي على التعليم الفني من ناحية وزيادة المعارف النظرية والمهارات العملية للكبار من ناحية أخرى . أما السبب الثاني فيرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة من حيث المسميات الوظيفية وانعكاساتها مادياً واجتماعياً وهو الأمر الذي يمثل حافزاً قوياً للأفراد الكويتيين للارتقاء بمهاراتهم وخبراتهم كي يتمكنوا من شغل الوظائف الفنية والإدارية والتي تأتي في مقدمة السلم الوظيفي .

وفيما يتعلق بظاهرة تناقص الأهمية النسبية لمهن أعمال البيع والخدمات والعمالة الإنتاجية والعادية ضمن فئة العمالة الكويتية ، فإن السبب الرئيسي لهذا التناقص يرجع إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الكويتي والتي تقلل من شأن هذه المهن ومن ثم ضعف الحافز لدى الكويتيين للالتحاق بها بالإضافة إلى أن زيادة المعروض من العمالة غير الكويتية في هذه المجالات وإمكانية توفيرها بتكاليف منخفضة نسبياً يشجع الكويتيين على تجنب العمل في تلك المجالات والاعتماد على العمالة غير الكويتية في القيام بها .

وبالنسبة للنمو المتزايد في نسبة المهن التنفيذية والكتابية وزيادة معدلات نموها بين الكويتيين مقابل الثبات النسبي في هذه المهن بالنسبة لغير الكويتيين فإن تفسير ذلك هو أن هذه المهن تمثل منفذاً أساسياً لتشغيل الكويتيين من ذوي المهارات المحدودة والمتوسطة ، حيث يصعب عملياً تشغيلهم في المستويات الوظيفية الدنيا سواء في شركات القطاع العام أو الخاص ، كما أن انتشار استخدام أجهزة الكمبيوتر في مختلف مجالات العمل الكتابي وتوافر برامج التدريب والتأهيل للكبار قد ساهمت في إعداد نسبة كبيرة من الأفراد الكويتيين للالتحاق بهذه المهن .

وثمة سبب آخر لتفسير التباين في معدلات نمو مكونات التركيب المهني للعاملين الكويتيين مقارنة بغير الكويتيين وهو صدور مجموعة من القوانين والتشريعات أو القرارات الخاصة بإقامة غير الكويتيين وتنظيم عملية جلب الوافدين من خارج البلاد سواء من حيث العدد أو مستوى المهارة والتخصص ، ومن أهم هذه القوانين قانون العمل الذي يتضمن بين فقراته إلزام أصحاب الأعمال بتدريب أكبر عدد من الكويتيين وإعدادهم لاكتساب المهارات والخبرات اللازمة لتأهيلهم لتولي المناصب القيادية والفنية، وقانون الصناعة الذي ينص على أنه لا يجوز أن يقل عدد العمال الكويتيين في كل منشأة صناعية عن ٢٥٪ من إجمالي قوة العمل بها ، وغير ذلك من القوانين التي تهدف أساسا إلى إعداد وتدريب القوى العاملة الكويتية وتطويرها ، بالإضافة إلى تنظيم عمليات استقدام وتشغيل العمالة غير الكويتية والتقليل من الاعتماد عليها لمجموعة من الأسباب الأمنية والسياسية والاجتماعية.

التركيب المهني ونوع الصناعة :

توضح نتائج تحليل الإحصاءات المقارنة عن توزيع العمالة الصناعية (الكويتية وغير الكويتية) على المهن والأعمال المختلفة حسب الفروع الصناعية .

وكما هو موضح بالجدول رقم (٩) أن هناك اختلافات واضحة بين هذه الفروع من حيث التوزيع النسبي لمكونات التركيب المهني للعمالة بكل منهما .

ومن ثم يكون التساؤل هنا عما إذا كانت هذه الاختلافات ذات دلالة إحصائية من ناحية ، والأسباب التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير هذه الاختلافات من الناحية الأخرى.

جدول رقم (٩)
التوزيع النسبي لمكونات التركيب المهني حسب الفروع الصناعية في البنك من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٥م
النسب المئوية للمهنة في الصناعة

الفروع الصناعية	علمية/فنية	إشرافية/إدارية	تنفيذية/كتابية	بيع	خدمات	إنتاج	أخرى	مجموع (٪)
الغذائية	٤,١٤	١,٨٣	٥,٢٤	١٠,٠٩	٦,٤٩	٧١,١٨	١,٠٤	١٠٠
المنسوجات	٠,١٩	٠,٢٥	٠,٣٤	٠,٠٨	٠,٥١	٩٨,٦٣	–	١٠٠
الأخشاب	١,٩٢	١,٤٤	٢,١٤	٠,٤٩	٢,٢٧	٩١,٧٢	٠,٠٢	١٠٠
الورق والطباعة	١٨,١٠	٤,١٦	١٨,١٥	٤,٦٤	٥,٠٣	٤٩,٨٣	٠,٠٩	١٠٠
الكيماويات	٢١,٨٨	٢,٦٣	١٥,٥٠	٠,٩٧	٥,٩٧	٥٢,٩٦	٠,١٨	١٠٠
التعدينية	٧,٢٣	٢,١٩	٦,٣٤	٠,٤٨	٤,٣٢	٧٩,٤١	٠,٠٤	١٠٠
المعدنية الأساسية	٨,٩٩	٣,٠٦	٤,٦٨	٠,٩٠	٤,٦٨	٧٧,٥٢	–	١٠٠
الهندسية	٧,٢١	٣,٣٣	٥,٤٥	٠,٨٣	٣,٢١	٧٩,٩٤	٠,٠٢	١٠٠
تحويلية أخرى	١,٢٠	١,٠٥	٠,٩٠	٠,١٥	١,٣٥	٩٥,٥٠	٠,٣٠	١٠٠
المتوسط العام في الصناعة	٨,٥٧	٢,٠٩	٦,٤٣	٢,٠٧	٣,٢٦	٧٧,٣٦	٠,٢٣	
قيمة كا٢(X 2)	١٢,٣٢	٧,٨٩	٦,١١	١٨,٥٦	٦,١١	١١,٤٤	٣٦,٣٠	
مستوى المعنوية	٠,٠٣	٠,١٦	٠,٢٩	٠,٠١	٠,٢٩	٠,٠٤	٠,٠٠١	

المصدر: نتائج تحليل متوسطات إعداد العاملين بالفروع الصناعية من واقع إحصاءات وزارة التخطيط (١٩٧٥ ـ ١٩٩٥)

وقد تمت تجزئة الإجابة عن التساؤل السابق إلى قسمين ، في القسم الأول استخدم اختبار " Normal Distribution Goodness of fit " على البيانات الأصلية لتوزيع العمالة حسب المهن والفروع الصناعية ، وذلك لاختبار ما إذا كان هذا التوزيع طبيعياً في ضوء المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل قسم من أقسام التركيب المهني على مستوى الصناعة .

وقد أوضحت نتائج الاختبار (جدول رقم ٩) أن هناك اختلافات معنوية بين الفروع الصناعية من حيث توزيع العاملين على أربعة أقسام من مكونات التركيب المهني بها وهي المهن العلمية والفنية ، الأعمال البيعية ، الأعمال الإنتاجية ، والأعمال الأخرى .

ولم تظهر باقي مكونات التركيب المهني اختلافات ذات دلالة إحصائية فيما بين الفروع الصناعية وبعضها البعض عند مستوى ثقة ٩٥٪ .

وفي القسم الثاني من الإجابة عن السؤال المشار إليه سابقاً ، تم تحليل ظاهرة اختلاف التوزيع النسبي وتفسير أسبابها ، ومن أهم النتائج التي أوضحتها الدراسة في هذا الشأن ما يلي :

١ - أن أكثر الفروع الصناعية طلباً لفئة العمالة المتخصصة هي (مرتبة تنازلياً) الكيماويات ، الورق ومنتجات الطباعة ، المعدنية الأساسية ، التعدينية ، الهندسية . وتحتوي هذه الفروع الصناعية مجتمعة على (٩٠٪) من إجمالي العمالة الفنية في القطاع الصناعي بأكمله .

ومن بين هذه الفروع تضم صناعة الكيماويات وصناعة الورق بمفردهما (٥٦ر٥٪) من إجمالي العاملين بالمهن الفنية، كما تبين أن صناعة الخشب ومنتجاته، والصناعات التحويلية الأخرى والمتسوجات ، تأتي وبنفس الترتيب من حيث الاعتماد على فئة العمالة العلمية والفنية ولا يتجاوز نصيب هذه الصناعات الثلاث الأخيرة (٤ر٧٪) من إجمالي العمالة بهذه الفئة على مستوى قطاع الصناعات التحويلية ككل .

٢ - لوحظ أن هناك علاقة طردية بين درجة آلية وسائل الإنتاج وحجم الطلب على فئة العمالة العلمية والفنية ، فالصناعات الكيماوية ، وغالباً ما تأخذ شكل تجمع صناعي يضم بين مكوناته عدة صناعات فرعية (غازات - منتجات مطاطية وبلاستيكية ...) تعتمد في معظمها على الأساليب الآلية وخطوط الإنتاج الممكنة من خلال أجهزة التحكم الإلكتروني ، تحتاج إلى مستويات عالية من الخبرات العلمية والفنية المتخصصة ، ولا سيما أن تصنيع المنتجات الكيماوية يخضع لمواصفات ومقاييس واختبارات جودة دقيقة للغاية .

وبالنسبة لصناعة الورق ومنتجات الطباعة ، فرغم اختلاف طبيعة ومكونات العملية الإنتاجية إذا ما قورنت بالصناعات الكيماوية فإن الأمر لا يختلف كثيراً فيما بينهما من حيث درجة التقدم التكنولوجي في مجال الإنتاج . فاستخدام الآلات ذات التحكم الرقمي وأجهزة الكمبيوتر في أعمال الطباعة والتصوير والتجميع والتغليف وغيرها يتطلب بدوره مستويات أعلى من المهارة العلمية والفنية المتخصصة في هذه المجالات والمحصلة النهائية هي أنه كلما زاد المستوى التكنولوجي المستخدم في العملية الإنتاجية كلما زادت الحاجة إلى المهارات العلمية والفنية المتخصصة ، وليس أدل على ذلك من مقارنة سريعة بين توزيع فئات العمالة في صناعة الكيماويات والورق مع مثيله في صناعات الخشب والمنسوجات .

٣ - بتحليل علاقة الارتباط بين التوزيع النسبي لفئة العمالة العلمية والفنية وفئة عمالة الإنتاج العادية ، وجد أن قيمة معامل الارتباط سالبة (٩٣ر٠) وأن تلك القيمة معنوية بدرجة ثقة (٩٩٪) ويعني ذلك أن هناك علاقة عكسية بين الطلب على العمالة المتخصصة والطلب على عمالة الإنتاج العادية ، ومن ثم فإن التقدم التكنولوجي في وسائل الإنتاج وإن كان يقلل من الاعتماد على العمالة اليدوية نتيجة إحلال الآلات والمعدات محلها وتنخفض بذلك أهمية هذه الفئة في التركيب المهني للعمالة فإنه وبدون شك يخلق طلباً جديداً على فئة العمالة ذات المهارات المتخصصة في تركيب وتشغيل وصيانة هذه الآلات والمعدات وتزداد بذلك الأهمية النسبية لهذه الفئة في التركيب المهني للعمالة .

٤ - بالنسبة لفئة عمال البيع والتي تحتل أهمية خاصة في التركيب المهني للعاملين بالصناعات الغذائية مقارنة مع باقي الفروع الصناعية فإن تفسير ذلك يستمد من الظروف المحيطة بهذه الصناعة . فالصناعات الغذائية الكويتية ما زالت في دور النمو .

وتمثل منتجات الألبان واللحوم والمخابز والمياه الغازية والمشروبات أهم مكوناتها الأساسية . ورغم أن الإنتاج المحلي لهذه الصناعات يقل كثيراً عن احتياجات السوق الكويتية، فإنها تتعرض لمنافسة شديدة من مختلف دول العالم وفي كافة أصناف المنتجات ، وهو الأمر الذي يفرض على المسئولين عن هذه الصناعات ضرورة التركيز على مختلف الأنشطة التسويقية لمواجهة تلك المنافسة .

وهنا يتضح إمكانية رفض الفرض الثاني من فروض الدراسة وذلك لوجود كثير من التغيرات والتي أثرت على التركيب المهني للعمالة الصناعية في دولة الكويت وعلى الأخص بالنسبة للعمالة الكويتية وذلك مع تزايد معدلات التغيير في فئات العمالة العالمية والفنية . كما اتجهت العمالة العادية وعمالة الإنتاج إلى الانخفاض .

رابعاً : إنتاجية الأجور والعمالة الصناعية

لقد تم تحليل إنتاجية الأجور والعمالة خلال فترة البحث باستخدام عدة مؤشرات أهمها إنتاجية العامل من الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة ، إنتاجية الدينار من تكلفة العمالة ، إنتاجية ساعة العمل ، كما تم حساب بعض المؤشرات الأخرى لإيضاح درجة التباين في المتغيرات المؤثرة في إنتاجية الأجور والعمالة بين الفروع الصناعية المختلفة . ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي :

المعامل الفني :

ويستخدم هذا المؤشر في قياس الإنتاجية الكلية للصناعة (المعدل الأقل أفضلية) ويحسب على أساس قسمة الاستهلاك الوسيط على قيمة الإنتاج الإجمالي .

كثافة العمالة :

ويحسب على أساس نسبة تعويضات العاملين إلى القيمة المضافة الإجمالية .

كثافة الاستثمار الرأسمالي :

ويحسب بقسمة الإضافات الإجمالية إلى الأصول الثابتة على إجمالي عدد العاملين في نفس الفترة .

وتتلخص المتوسطات العامة لمؤشرات إنتاجية الأجور والعمالة خلال فترة البحث في الجدول رقم (١٠) .

ومن أهم نتائج الدراسة في مجال إنتاجية الأجور والعمالة ما يلي :

١ - أن هناك تبايناً معنوياً بين الفروع الصناعية المختلفة من حيث متوسطات معدل النمو السنوي في إنتاجية العمالة ، فرغم أن الصناعات الكيماوية تسجل أعلى متوسط إنتاجية للعامل خلال فترة البحث فإن معدل النمو السنوي في هذه الصناعة كان سالباً (٨٥ر٤٪) . وباستثناء هذه الصناعة لطبيعتها الخاصة من حيث تقلب أسعار البترول عالمياً فإن المقارنة بين باقي فروع الصناعات التحويلية توضح أن أعلى معدلات النمو السنوية تتحقق في مجال الصناعات التحويلية الأخرى وخاصة المصوغات والمجوهرات ويليها في ذلك الصناعات المعدنية الأساسية ثم صناعة الورق ومنتجات الطباعة .

٢ - يصل المعدل العام لإنتاجية ساعة العمل إلى (٢٢ر١٢ دينار/ساعة) . وتحقق صناعة الكيماويات ومنتجات البترول أعلى معدل حيث تصل إنتاجية ساعة العمل إلى (٢٠ر٧٣ دينار/ساعة) ، في حين تحقق صناعة المنسوجات والملبوسات أقل المعدلات (٤٠ر٢) . وتنطبق نفس النتيجة السابقة على إنتاجية الدينار من تكلفة العمالة والتي احتسبت على أساس ناتج قسمة الإنتاج الإجمالي على إجمالي تعويضات العاملين حيث تشير المتوسطات العامة لهذا المقياس خلال مجمل الفترة إلى أن كل دينار من تكلفة العمالة يقابله (٨٣ر١٢) دينار من الإنتاج الإجمالي . ويتفاوت هذا المعدل حسب الفروع الصناعية المختلفة فتأتي صناعة الكيماويات ومنتجات البترول

في المركز الأول (٢٤ر٣٠) دينار ويليها في ذلك الصناعات التعدينية ثم الصناعات الغذائية ، في حين تسجل صناعة المنسوجات والملبوسات أقل المعدلات في إنتاجية الدينار من تكلفة العمالة ويصل المعدل العام لهذه الصناعة (١٨ر٣) دينار .

جدول رقم (١٠)
المتوسطات العامة لإنتاجية الأجور والعمالة
خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٥ حسب الفروع الصناعية

الفروع الصناعية	متوسط إنتاجية الإنتاج المحلي دينار	العامل من : القيمة المضافة ١٠٠٠دينار	متوسط إنتاجية ساعة العمل دينار	المعامل الفني (٪)	كثافة العمالة (٪)	كثافة الاستثمار الرأسمالي دينار/العام
مواد غذائية	١١ر٩٣	٤ر٥٤	٤ر٨٩	٦٠ر٠	٥٠ر٢	١٢٣٣ر٣
منسوجات وملبوسات	٥ر٦٩	٣ر٨٢	٢ر٤٠	٣٤ر٠	٥٠ر٣	٨١ر٥
خشب وأثاث	١٠ر٤٩	٤ر٥٨	٣ر٦٥	٥٥ر٠	٥٥ر٣	٢٥٠ر٥
ورق وطباعة	٩ر٦٢	٤ر٨٥	٤ر١٣	٥٢ر٠	٦٠ر٦	١٦٥ر٥
كيماويات ومطاط وبلاستيك	١٨١ر٥٥	٢٥ر٣٩	٧٣ر٠٢	٨٤ر٠	٣٥ر٢	٢٠٩٩١ر٨
تعدينية غير معدنية	١٧ر٠١	٦ر٦٢	٦ر٩٠	٦٠ر٠	٤٠ر١	١٥٠٧ر٠
معدنية أساسية	١١ر٨٩	٥ر٧٣	٤ر٧٦	٥٤ر٠	٤٣ر٥	١٥٨٧ر٣
معدنية هندسية	١٣ر١٢	٥ر٧٣	٤ر٩٦	٥٨ر٠	٥١ر٤	٣٧٢ر٣
أخرى	١٠ر٨١	٤ر٩٤	٥ر٢٥	٥٨ر٠	٥٥ر٩	٥٦ر٣
المتوسط العام للصناعة	٤٣ر٥٢	٩ر٠١	١٢ر٢٢	٧٨ر٠	٣٩ر٩	٥٦٧٤ر٥

٣ - أن هناك علاقة ارتباط سالبة بين كثافة العمالة وكثافة الاستثمارات الرأسمالية وتعتبر الصناعات الكيماوية من أكبر الرفوع الصناعية من حيث كثافة الاستثمار

الرأسمالي ويليها في ذلك الصناعات المعدنية الأساسية ، التعدينية . أما باقي الفروع فهي أكبر كثافة في العمالة وتعكس هذه النتيجة درجة التباين في أساليب الإنتاج ودرجة الآلية في الصناعات المختلفة .

ولم يثبت من الدراسة وجود علاقة ارتباط معنوية بين كثافة المدخلات وأي من كثافة العمالة أو كثافة الاستثمار الرأسمالي أو هما معاً . ويعني ذلك أن الإنتاجية الكلية على مستوى الفروع الصناعية تتأثر بمتغيرات أخرى بخلاف كثافة العمالة والاستثمارات الرأسمالية .

خاتمة :

على الرغم من أن تنمية القطاع الصناعي كهدف يأتي في مقدمة الأهداف والأولويات الاستراتيجية لتنويع مصادر الدخل في الكويت وخاصة بالنسبة للصناعات الكيماوية والبتروكيماوية المعتمدة على النفط ومشتقاته من مواد خام . إلا أن جهود تطوير هذا القطاع لا تسير وفق منهج أو خطة محددة على المستوى القومي . وتحتل قضية العمالة الوطنية في هذا القطاع حيزاً كبيراً من اهتمام راسمي السياسة والباحثين الأمر الذي يتحتم تتبع نمو هذه العمالة كماً ونوعاً . وهذه الدراسة حاولت أن تقف على بعض المؤشرات لهذا النمو .

وقد أوضح التحليل الإحصائي في الدرجة الأولى وقياس بعض المؤشرات الإحصائية من ناحية أخرى ما يلي :

١ - شكلت مؤسسات الصناعات التحويلية النسبة الأكبر من بنية القطاع الصناعي كما يبين هيكل الملكية توجه واضح نحو الملكية الخاصة حيث شكلت هذه الملكية ما نسبته ٩٩ر٤٪ من هذا القطاع بينما بلغت الملكية العامة أو الحكومية ما نسبته ٠ر٢٪ فقط والقطاع المشترك ٠ر٤٪ .

وبعكس هيكل الملكية نجد أن ما حققته هذه المؤسسات من قيمة مضافة قد احتلت فيه المؤسسات الصناعية المملوكة للقطاع الحكومي الأولوية حيث حققت ٧٢٪ بينما حققت المؤسسات الصناعية الخاصة ٢٥٪ من إجمالي القيمة المضافة من القطاع

الصناعي ، وهذا يفسره بالطبع ملكية الدولة للصناعات البترولية وصناعة البتروكيماويات وهي الصناعات الأكبر حجماً والأعلى في حجم الاستثمارات في الكويت .

٢ - أن القطاع الصناعي هو القطاع الرابع بالنسبة لاستيعاب قوة العمل بشكل عام وذلك بعد قطاع خدمات المجتمع وخدمات التجارة والمطاعم وقطاع التشييد والبناء وهو الأمر الذي يوضح عدم نجاح القطاع الصناعي الكويتي في جذب العمالة الوطنية مقارنة في القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالشكل المأمول . على الرغم من أهمية الصناعات التحويلية والتي تشكل الخيار الاستراتيجي والمنطقي الذي تعتمد عليه الدولة في تنويع الدخل وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الملكية الحكومية في هذا القطاع وارتفاع ما حققته هذه الصناعات من قيمة مضافة إلا أنها لم تنجح إلى الآن بجذب العمالة الكويتية حيث لم تتعدى مساهمتها ٤ر٨٪ في إجمالي العاملين في هذه الصناعات وذلك ما يشكل ٣ر٦٪ من إجمالي قوة الكويتيين في عام ١٩٩٥ . وعلى الصعيد الآخر وبشكل عام يمكن القول أنه قد نجحت صناعتي المنتجات الكيماوية وتكرير البترول وصناعات الورق ومنتجات الطباعة في اجتذاب العمالة الكويتية التي بلغت نسبتها في هذه الصناعات ٣ر٨٤٪ من إجمالي قوة العمل في القطاع الصناعي بينما تناثرت النسبة الباقية بين الصناعات الأخرى المختلفة .

وبشكل ظاهر سجلت العمالة الكويتية من الإناث عزوفاً كبيراً عن هذا القطاع وذلك راجع إلى كثير من الاعتبارات الاجتماعية والوظيفية .

٣ - أوضحت الدراسة وجود تحول مشهود في التركيب المهني للعمالة الصناعية تمثل في ارتفاع الأهمية النسبية لمعدلات التغير في فئات العمالة العلمية والفنية خاصة بين العمالة الكويتية ، وهو أمر منطقي في ظل التطور التكنولوجي والذي يعتبر التصنيع أهم ميادينه . وفي الوقت ذاته شهدت المهن والتخصصات التي تحتاج إلى مهارات فكرية تزايداً واضحاً في أهميتها النسبية .

٤ - وبصفة عامة أوضحت معدلات النمو التطور المستمر في نسب المهن التنفيذية والكتابية بين الكويتيين وذلك راجع إلى كثير من الاعتبارات الاجتماعية ونمط وأسلوب الحياة بين المواطنين من الكويتيين الأمر الذي يجعلهم يسعون دائماً لهذه

المهن فارتفاع مستوى الأجور في القطاعات الحكومية وعزوف الكويتيين عن الأعمال الصناعية والحرفية وقصور نظم التعليم من الأسباب الهامة وراء الإقبال على المهن التنفيذية والمكتبية .

٥ - وأوضح التحليل أن هناك اختلاف واضح بين الصناعات بشأن متطلباتها من العمالة المتخصصة حيث تمثل صناعات الكيماويات والورق والصناعات المعدنية والتعدين والهندسة مراكز متقدمة في الطلب على العمالة الفنية والعلمية . ويعكس ذلك الاختلاف ويتأثر بالطبع في التقدم التكنولوجي الذي يرفع بدوره من معدلات الطلب على العمالة الفنية والعلمية . أما فئة عمال البيع فتحتل أهمية خاصة في التركيب المهني للعاملين بالصناعات الغذائية على وجه الخصوص .

٦ - وأخيراً أوضحت الدراسة ذلك التباين الواضح في إنتاجية العمالة بين الصناعات المختلفة تقدمتها الصناعات الكيماوية وكذلك الحال بالنسبة للمعدل العام لإنتاجية ساعة العمل وإنتاجية الدينار من تكلفة العمالة . وقد سجلت صناعات المنسوجات والملبوسات أقل هذه المعدلات . كما اتضحت العلاقة بين كثافة العمالة وكثافة الاستثمارات وهي علاقة سالبة وهو أيضاً تحول منطقي خاصة مع ارتفاع هذه الاستثمارات والتطورات التكنولوجية في مجال الصناعات الكيماوية .

وتعكس هذه النتيجة الاختلاف في أساليب الإنتاج ودرجة الآلية في الصناعات المختلفة ولم تؤثر كثيراً كثافة المدخلات وأي من كثافة العمالة أو كثافة الاستثمار الرأسمالي أو هما معاً . الأمر الذي يعكس وجود متغيرات وعوامل أخرى إلى جانب هذه العوامل تؤثر في الإنتاجية المحلية .

وأخيراً يمكن القول أن الجهود المطلوبة والاستثمارات التي يجب أن توجه لهذا القطاع يجب أن تكون محددة بشكل مخطط ومنظم وأن تكون في سلم الأولويات الوطنية إن أردنا أن نخلق من هذا القطاع قطاع رديف لقطاع النفط في تنويع الإيرادات وقطاع رديف للقطاعات الخدمية الأخرى لجذب العمالة الوطنية وخلق فرص وظيفية خاصة لتلك العمالة الماهرة والمدربة .

المراجـــع

١- مراجع عربية :

[١] الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية - « مشاكل الصناعة الخليجية وسبل علاجها » دراسة منشورة ، الرياض ، ١٩٨٥ .

[٢] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج . النشرة الاقتصادية الرياض : « الشئون الاقتصادية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية » - ١٩٩٠ .

[٣] بنك الكويت الصناعي . « الأهمية الاستراتيجية للصناعة بالاقتصاد الكويتي » - دراسة منشورة ، الكويت ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٥ .

[٤] غرفة تجارة وصناعة الكويت - الاقتصادي الكويتي . العدد ٢٨٤ فبراير ١٩٨٩ .

[٥] غرفة تجارة وصناعة الكويت . بحوث مؤتمرات استراتيجيات وسياسات التصنيع في الكويت . الكويت ١٩٨٠ .

[٦] عسكر ، كمال - بيئة الاستثمار الصناعي في الكويت . الكويت : مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ١٩٨٤ .

[٧] الكندري، ع. آراء معاصرة في قضايا التصنيع - الكويت: وكالة المطبوعات ١٩٨٦.

[٨] منظمة الخليج للاستشارات الصناعية - وقائع مؤتمر التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التسعينات : التحديات والفرص . الكويت ١٩٩٣ .

[٩] وزارة التجارة والصناعة . دليل دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لإقامة مشروع صناعي في دول الكويت . الكويت ١٩٩٣ .

[١٠] وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء . المجموعة الإحصائية السنوية . سلسلة الإصدار من عام ١٩٨٣ .

[١١] سلامة محمود/ الحمود ، موضي / المجرن ، عباس / السماديسي وآخرون « الإنتاجية في دولة الكويت وسبل تحسينها » دراسة غير منشورة ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت ١٩٨٩ .

٢- مراجع أجنبية :

[1] Beaumount, P.B. " Human Resource Management : Key Concepts and skills" . Newbury Pork, CA: Sage Publications, 1993 .

[2] Eugene, M. and Beech, N. " The Essence of Human Resource Management" . NJ : Prentice Hall, 1996 .

[3] Gerald, F. and Ronald, B. Human Resource Management . NJ: Prentice Hall, 1996 .

[4] Greer, C. " Strategy and Human Resources : A General Management Perspective" . NJ : Prentice Hall, 1995 .

[5] Jackson, S. " Human Resource Initiativea" . NY : Guilford Press, 1992 .

[6] Shaun, T. " Human Resource Strategy : Implementation and Issues " . NJ : Prentice Hall, 1996 .

[7] Unido, " Longtime Prospects of Industrial Development in Kuwait " Undio/IS - 247, 1981. PP. 195 -198 .